مقدمة

تحتل العلاقات المصرية ـ الأمريكية مكانًا بارزًا فى تاريخ مصر المعاصر، مع بداية أفول نجم القوى الغربية الإمبريالية فى العالم العربى، تلك القوى التى دعمت وجودها فى المنطقة من خلال الوجود الاحتلالى العسكرى والإستراتيجى، ولعبت دورًا بارزًا فى رسم خريطة المنطقة عندما ألحت شواهد سقوط الدولة العثمانية مع اشتعال أوار الحرب العالمية الأولى. فقد ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالمشرق العربى عامة ومصر خاصة مع تزايد مصالحها البترولية ومع تخليها عن سياسة العزلة، وسعيها للعب دور أكثر فعالية على الساحة الدولية منذ مطلع الأربعينيات فى إطار أحداث الحرب العالمية الثانية.

ورغم الوجود البريطانى فى مصر، وخفة وزن المصالح الاقتصادية الأمريكية عند بداية الحرب العالمية الثانية، إلا أن مصر كانت موضع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، لما لها من أهمية إستراتيجية فى المنطقة، وما لها من ثقل ثقافى فى العالم العربى، وما كادت تلوح فرصة النهوض لنصرة الحلفاء أمامها عند تأزم الموقف العسكرى فى الميدان الأوروبى وانتقال المعركة بين المحور ـ بزعامة ألمانيا ـ والحلفاء إلى شمال أفريقيا، حتى سعت الولايات المتحدة للعب دور الشريك لبريطانيا تمهيدا لوراثتها فى المنطقة، والتصدى لزعامة الغرب فى عالم ما بعد الحرب.

وحظيت مصر باهتمام خاص عند مخططى الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب، فكانت مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط ـ التى قصد بها تطويق الاتحاد السوفيتى ـ تتمحور حول مصر، فقد حلمت أمريكا أن تجعل مصر القاعدة الأساسية خططها الإستراتيجية، ولكنها لقيت معارضة شديدة من الحكم الوطنى فى مصر عند طرح الفكرة قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢، كما لقيت مراوغة بارعة من حكومة ثورة يوليو طوال الخمسينيات، ثم ما لبث العداء أن استحكم بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، عندما لعبت مصر دور القوة الإقليمية، فكان العد التنازلى لضرب نظام الحكم فى مصر الذى بدأ عام ١٩٦٤، وانتهى بسحق قوة مصر العسكرية فى يونيو ١٩٦٧.

ومع تلك التحولات الدرامية فى العلاقات السياسية بين مصر وأمريكا، كانت محاولة إقامة قاعدة للمصالح الاقتصادية الأمريكية تسير بخطى وئيدة، تسرع أحيانا، وتتجمد أحيانا أخرى، وأصبحت العلاقات الاقتصادية تمثل مكونا مهمًا لأساليب الصراع الدولى فى مرحلة الحرب الباردة.

ونظرًا للأهمية البالغة لهذه الصفحة من صفحات تاريخ مصر المعاصر، كانت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة موضع اهتمام الباحثين المهتمين بالشرق الأوسط فى الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، فقدمت بعض الأطروحات الجامعية التى عالجت تلك العلاقات وعرف بعضها الطريق إلى النشر، كما كتب بعض من لعبوا أدوارًا فى تلك الحلبة خواطرهم عنها، وسجلوا أفكارهم فى كتب مهمة دارت لها المطابع فى الغرب.

وأدلى المصريون والعرب بدلوهم فى هذا المجال، فأخرجت مراكز البحوث السياسية

دراسات عديدة فى هذا المجال وصدرت كتب محدودة العدد، قدمت وجهة النظر العربية فى الدور الأمريكى تجاه العالم العربى عامة ومصر خاصة.

ولكن أحداً لم يهتم بالبحث فى القاعدة الاقتصادية للعلاقات المصرية الأمريكية، فلم تصدر ـ حتى الآن ـ دراسة رصينة تعالج العلاقات الاقتصادية بين البلدين بأى لغة من اللغات، حتى جاءت هذه الدراسة التى يسعدنى أن أقدمها للقارئ العربى الكريم لتسد فراغاً كبيراً فى مجال الدراسة، وتضع باقتدار حجر الزاوية للدراسة فى هذا المجال.

وتأتى أهمية هذه الدراسة من سبرها لأغوار المصادر الأصلية، وخاصة وثائق الخارجية الأمريكية المحفوظة بالأرشيف القومى الأمريكى، والتى لم يسبق نشرها أو توظيفها فى البحث فى العلاقات المصرية الأمريكية، فقامت الباحثة بتمحيصها، واستخراج دلالاتها وتحليلها بقدر كبير من الدقة، مع مقارنتها بما هو متاح من المصادر الوثائقية المصرية غير المنشورة والمنشورة، إضافة إلى تمشيط الدوريات العربية والأجنبية تمشيطا دقيقًا لاستخراج المادة المحدودة المتعلقة بموضوع البحث، فجاءت الدراسة فى نهاية الأمر إضافة ثمينة للبحث التاريخى، تلقى أضواء باهرة على دائرة ظلت فى الظل ردحًا طويلاً من الزمان.

وتعالج هذه الدراسة العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية منذ بدأت الولايات المتحدة نشاطها كشريك لبريطانيا فى مركز تموين الشرق الأوسط عام ١٩٤٢، حتى قرار سحب تمويل السد العالى عام ١٩٥٦، وما ترتب عليه من آثار على مسيرةالعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، فهى هنا تفسر الكثير من حالات الحركة والسكون فى العلاقات السياسية بين البلدين، وتقدم تحليلا دقيقًا يضع العلاقات السياسية فى إطار المصالح الاقتصادية الأمريكية فى مصر، مما يجعل منها مرجعًا لا غنى عنه للباحثين فى هذا المجال.

أما صاحبة هذه الدراسة د. مرفت صبحى غالى، فهى من خير من تخرجوا فى قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة، ومن أكثرهم جدا ودأبا ومثابرة على البحث، ومن أقدرهم على امتلاك أدوات البحث ومنهجه. تكشفت موهبتها وهى ما تزال بعد فى مرحلة الليسانس وأعدت أطروحة ممتازة للماجستير عالجت فيها العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، فاكتسبت خبرة بالبحث فى هذا المجال، استثمرتها استثماراً جيدا فى معالجتها لهذه الدراسة التى نالت بها درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة وتبادلها مع الهيئات العلمية الدولية.

ولا ريب أن القارئ الكريم سوف يلحظ من قراءته لهذا الكتاب أنه أمام باحثة واعدة، قادرة على تقديم عطاء علمى جاد وجديد يثرى المكتبة التاريخية، ويضعها فى مصاف المؤرخين المتميزين.

والله والوطن العزيز من وراء القصد

القاهرة فى ٥/ ١١/ ١٩٩٨ — أ.د /رءوف عباس حامد

المقدمة

ترجع أهمية دراسة هذا الموضوع إلى أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا فى الفترة موضوع البحث ١٩٤٢ - ١٩٥٧ ذات أهمية قصوى لفهم طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين . إذ أن العلاقات الاقتصادية بين أى دولتين تؤثر فى العلاقات بين البلدين وتتأثر بها . ولما كانت الدراسات السابقة قد عنيت بدراسة العلاقات السياسية في ذات الفترة ولم تتطرق للعلاقات الاقتصادية إلا على نطاق ضيق ، فقد رؤى أن تنصب هذه الدراسة على الجانب الاقتصادى بالدرجة الأولى وليس معنى ذلك أنها أغفلت الجوانب السياسية بل عالجتها فى ضوء ما يخدم موضوع البحث الرئيسى .

فقد شهدت فترة الدراسة بداية اهتمام أمريكا بتنمية علاقاتها الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، نظرا لأهمية موقع مصر الاستراتيجى والاستفادة من مواردها الاقتصادية وفتح أسواق جديدة أمام الاستثمارات الأمريكية وزيادة تصريف السلع الأمريكية بها . هذا فى الوقت الذي حاولت فيه مصر كسر حدة السمة الزراعية الذى تميز بها الاقتصاد المصري ومحاولة تنويع الإنتاج الزراعى والتخلص من الاعتماد على المحصول الواحد - القطن - وذلك عن طريق التحول إلى تنمية بعض قطاعات الانتاج الاقتصادى الأخري كالقطاع الصناعى والتخفيف من حدة تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد البريطانى .

وقد وقع الاختيار على عام ١٩٤٢ كبداية لموضوع الدراسة لأنه في ذلك العام بالتحديد اشتركت أمريكا فعليا فى مركز تموين الشرق الأوسط - الذي أنشأته بريطانيا عام ١٩٤١ للتحكم في الموارد الاقتصادية لدول منطقة الشرق الأوسط لتعبئتها لخدمة المجهود الحربي للحلفاء فى فترة الحرب - مما أتاح لها الفرصة للوقوف علي وضع السوق المصرية عن قرب ودراسة إمكانات تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين في الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية في ضوء المتغيرات التى أفرزتها الحرب بظهور أمريكا كقوة عظمى وبداية أفول نجم بريطانيا علي الساحة الدولية عقب خروجها من الحرب منهكة اقتصاديا ، كما اختير عام ١٩٥٧ كنهاية لفترة الدراسة لأنه فى ذلك العام بدأ توتر العلاقات الاقتصادية بين البلدين - إلى حد ما - عقب سحب أمريكا لتمويل مشروع السد العالى بأسوان ، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة للعلاقات الاقتصادية بينهما تميزت بسمات تختلف عن المرحلة السابقة . لذلك رؤى توقف البحث عند هذا العام لأنه يعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وليس معنى هذا أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا في فترة الدراسة تعد جزءا منفصلا عن العلاقات الاقتصادية بينهما بوجه عام بل أنها ترتبط بالفترة

السابقة عليها واللاحقة لها . فالعلاقات الاقتصادية سلسلة متصلة بعضها البعض ، تتأثر بسابقتها وتؤثر فى لاحقتها ، وإن تميزت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في فترة الدراسة بملامح خاصة ميزتها عن سابقتها ولاحقتها .

وتم تقسيم الدراسة إلى تمهيد وخمسة فصول وخاتمة ، عالج التمهيد مختلف مظاهر العلاقات الاقتصادية بين البلدين فى فترة ما بين الحربين - أى الفترة السابقة لفترة الدراسة - ، فى حين تناول الفصل الأول دراسة طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين إبان الحرب العالمية الثانية ، وجاء الفصل الثاني بهدف رصد وتحليل حركة التبادل التجارى بين البلدين عن طريق دراسة إحصاءات أهم الصادرات المصرية إلى أمريكا وأهم الواردات المصرية منها وأثر ذلك على السوق المصرية ، وخُصِصَ الفصل الثالث لإبراز أهم المجالات التي استثمرت فيها رءوس الأموال الأمريكية في مصر وأثرها على الاقتصاد المصرى، كما أفرد الفصل الرابع لدراسة مختلف المعونات الأمريكية التى حصلت عليها مصر في فترة الدراسة ومدي مساهمتها فى تنمية بعض المشروعات الاقتصادية المصرية وإظهار مدى تأثر تلك المعونات بالعلاقات السياسية بين البلدين . هذا فضلا عن اهتمام الفصل الخامس والأخير بدراسة وتحليل موقف أمريكا من تمويل مشروع السد العالى بأسوان وتأثره بسياسة مصر الخارجية وسياسة أمريكا في منطقة الشرق الأوسط وانعكاس ذلك علي العلاقات الاقتصادية بين البلدين واختتمت الدراسة بأهم ما تم التوصل إليه من نتائج بخلاف ما تناولته خاتمة كل فصل على حدة من نتائج خاصة بموضوعه .

وقد تم اعتماد الدراسة على الوثائق بالدرجة الأولى وخاصة غير المنشورة منها سواء المصرية أو الأمريكية أو البريطانية مع عدم أغفال المصادر الأخرى والمراجع التي تم تمشيطها والرجوع إلى معظم المراجع التى تناولت الموضوع حتى ولو مجرد إشارات والتى تمكنت الباحثة من الحصول عليها، ولكن في مرحلة كتابة البحث فُضِلَ الاستعانة بالوثائق بشكل أكبر ؛ لما تلقيه من أضواء جديدة على الموضوع .

ولا يسعنى فى هذا المجال إلا أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأبى وأستاذى الدكتور رءوف عباس حامد لما أولاه لى من مساعدات فاقت حد الوصف ، والتى بدأت منذ أن كان الموضوع مجرد فكرة ، وأمدنى بوثائق الأرشيف الأمريكى غير المنشورة والمتعلقة بفترة الدراسة، كما زودنى بالعديد من المصادر والمراجع من مكتبته الخاصة ويسرَ لي مهمة الاطلاع في العديد من المكتبات وخاصة دار الوثائق القومية المصرية ، كما كانت لإرشاداته الأثر الكبير في إخراج هذا البحث بتلك الصورة وإن كانت هناك بعض النقاط الإيجابية فيرجع الفضل له ولتوجيهاته .

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور أحمد الشربينى السيد لما قدمه لى من مساعدات وخاصة فى الحصول على وثائق الخارجية البريطانية غير المنشورة أثناء مهمته العلمية فى لندن .

وأخيرا أتقدم بخالص الشكر والامتنان للأخ العزيز الزميل الأستاذ ناصر أحمد إبراهيم المدرس المساعد بقسم التاريخ لما قدمه لى من عون فى مراجعة هذه الرسالة وما تجشمه فى سبيل ذلك من تعب وجهد وأخذ من وقته الكثير .

كما أتقدم بالشكر لكل العاملين بمختلف المكتبات التى ترددت عليها أثناء جمع المادة العلمية الخاصة بالرسالة لما قدموه لى من مساعدات يسّرت علىّ مهمة الإطلاع وجمع المادة ووفرت لى الكثير من الوقت والجهد .

التمهيد

لقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين - السابقة لفترة الدراسة - نموا فى العلاقات المصرية الأمريكية بدرجة دفعت البلدين إلى رفع درجة التمثيل الدبلوماسى بينهما فى أوائل العشرينات ، وقد شكلت السياسة الخارجية الأمريكية كذا العلاقات المصرية البريطانية ووضع بريطانيا المتميز فى مصر إطار تلك العلاقات ، التى تبلورت فى محاور رئيسية أهمها محور إقتصادى وآخر ثقافى ، وإن ظل الأخير يمثل حجر الزاوية لتلك العلاقات ، كما كان فى الفترة السابقة لفترة مابين الحربين . ومع هذا سيتم التركيز على الجانب الاقتصادى ، إذ أنه محور الدراسة.

الأصول التاريخية للعلاقات المصرية الأمريكية :

لقد أتخذت أمريكا من سياستها الثقافية إزاء منطقة الشرق الأوسط ومصر سبيلا لزيادة نفوذها بها . باعتبار أن هذا النشاط يجعلها تتمتع بسمعة طيبة لدى الشعب المصرى وتبتعد عن الشعور العدائى الذى يكنه لمظاهر الاستعمار القديم المتمثل فى التدخل البريطانى المباشر فى شئون مصر ، بمعنى أنها إتجهت لاختراق مصر بأسلوب مقنع يحفظ لها سمعتها الطيبة ويتمشى مع سياستها الخارجية[١] .

وتمثل عصب النشاط الثقافى الأمريكى فى مصر فى عملية التبشير التى بدأتها جماعات الارساليات التبشيرية البروتستانتية الأمريكية منذ أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، حيث شرعت فى إقامة مؤسسات خدمية فى مصر إستهدفت دعم النشاط التبشيرى فى المقام الأول منها المدارس والمستشفيات والمراكز الطبية والمؤسسات الخيرية كالملاجئ ، والتى خضعت مباشرة لإشراف إتحاد الكنائس المسيحية[٢] .

فبالنسبة للمجال التعليمى قامت الأرساليات التبشيرية الأمريكية بإنشاء عدة مدارس بمراحلها المختلفة من ابتدائية وثانوية وعليا فى مختلف أنحاء القطر المصرى . فإلى جانب المدارس التى أنشئت فى القاهرة والاسكندرية إنتشرت أيضا تلك المدارس بمصر العليا - خاصة أسيوط -

---

(١) لينوار تشامبرز رايت (ترجمة فاطمة علم الدين عبد الواحد) : سياسة الولايات المتحدة الامريكية إزاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ميشيل كامل : أمريكا والشرق العربي ، دار الكاتب العربى للتأليف والنشر ، القاهرة ، ب ت ، ص ٧٢ .

(٢) Meyer, Gail E. : Egypt and the United States. The Formative years. Fairleigh Dickinson University Press. U.S.A., New Jersey, 1980. P. 36. Lenczowski, George: The Middle East in World Affairs, Second Edition . Cornell University Press. Ithaca. New York. 1956. p. 529.

والدلتا وقد قدمت من خلالها خدمات تعليمية على مستوى عالى ، بعد أن إهتمت بالمناهج التعليمية وتدريس اللغات وإعداد الكوادر التعليمية من البنين والبنات . وقد رأت الإرساليات الأمريكية فى المدارس مجالاً للتبشير ونشر المذهب البروتستانتى فى مصر عن طريق الأحتكاك المباشر بالطلبة وأولياء الأمور ، كما كانت تقبل جزءاً كبيرا من الطلبة الفقراء بمدارسها بالمجان . لذا حرصت على نشر مدارسها فى القرى حيث المستوى الاجتماعى والاقتصادى لغالبية الأهالى منخفضا إلى حد كبير ، ليسهل إجتذابهم والتأثير عليهم[١] . وقد توجت تلك الإرساليات جهودها التعليمية فى مصر بنجاحها فى إنشاء الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩١٩ ، التى كانت من أهم أهدافها - إلى جانب هدفها الرئيسى ألا وهو التبشير - نشر الثقافة الامريكية بين الشباب المصرى والعربى إذ أن القاهرة بموقعها الاستراتيجى الهام ومكانتها العلمية بين الدول العربية والإسلامية المجاورة يمكن أن تكون مركز إشعاع للثقافة الامريكية بين تلك الدول[٢] .

أما فى المجال الخيرى فقد إهتمت الإرساليات التبشيرية الأمريكية بنشاطين - ذا تأثير مباشر وملموس على القطاعات المستفيدة - أحدهما خاص بالرعاية الصحية والآخر يعّد من قبيل الرعاية الاجتماعية . فبالنسبة للنشاط الصحى أسست الارساليات العديد من العيادات الطبية التى إنتشرت على مستوى القطر المصرى ، كذا بعض المستشفيات المزودة بعيادات خارجية ، من أهمها مستشفى أسيوط الأمريكى التى أسست عام ١٨٩١ والمستشفى الانجيلى بالقاهرة التى أسست عام ١٩٣٧ . ومن خلال تلك العيادات والمستشفيات وعياداتها الخارجية وفرت نوعا من الرعاية الصحية للمرضى بتزويدهم بالأدوية بأجور رمزية أو بالمجان وساعدتهم على إجراء العمليات بمستشفياتها . ونظرا لقصور الرعاية الصحية المقدمة من قبل الدولة فى تلك الفترة إستطاعت الارساليات الأمريكية الاستفادة من هذا الوضع لنشر مذهبها البرتستانتى بين العديد من فئات الشعب المصرى عن طريق تقديم الرعاية الصحية لهم ، وبالتالى التبشير بين هؤلاء المرضى المترددون على العيادات أو المستشفيات . أما فيما يختص بالنشاط الآخر المتعلق بالمجال الخيرى ألا وهو الرعاية الاجتماعية ، فقد قدم عن طريق إنشاء الارساليات التبشيرية بعض المؤسسات الخيرية المعروفة بالملاجئ ، التى قامت برعاية الايتام والارامل من مأكل وملبس ورعاية صحية وتربوية . ومن أشهر

---

(١) علاء الدين عرفات عبد الغفار : العلاقات المصرية الأمريكية بين الحربين العالميتين ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٩٩٥ ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

De Novo , John A. : American Interests and policies in the Middle East during 1900-1939, Second Priting , Printed in the U.S. of America at the North Central Publishing C°, paul st., 1968, p.366.

(٢) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ، ٢٣٠ .

تلك الملاجئ الامريكية التى انشئت فى مصر ، ملجأ ليليان تراشر Lillian Trasher ، الذى أسس بأسيوط عام ١٩١٠ . فقد كان يقدم رعاية متكاملة للأيتام إذ الحق به مدرسة ابتدائية لتعليمهم القراءة والكتابة ، كذا ورش حرفية لتعليمهم بعض الحرف اليدوية التى تعينهم على كسب قوتهم فيما بعد ولما كانت العديد من هذه المؤسسات ترعى أيتاماً غالبيتهم من صغار السن كان من الميسور عليها التبشير بين هؤلاء الأطفال واجتذابهم بسهولة إلى المذهب البروتستانتى[١] .

وفى الوقت الذى إهتم فيه الامريكيون بانشاء المدارس والمستشفيات والملاجئ لدعم نشاطهم التبشيرى فى مصر ، فقد إهتموا بالتنقيب عن الآثار المصرية وكشف النقاب عن حضارة مصر القديمة ، منذ أن حرصوا على المساهمة فى « الصندوق البريطانى لتنظيم الاستكشافات المصرية » The British Controlled Egypt Exploration Fund ، بمبلغ ١٢٦٠٠٠ دولار أمريكى فى الفترة من عام ١٨٨٣ حتى عام ١٩٠٢ ، وقيام بعض علماء الآثار الأمريكيين بالاشتراك مع بعض الأثرياء - مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين - بتكوين بعثات استكشافية للتنقيب عن الآثار المصرية ، والتى من أهمها البعثة التى أوفدت إلى مصر عام ١٨٩٩ تحت رعاية جامعة كاليفورنيا والمُمولة من إحدى الثريات الأمريكيات السيدة « فيبى هيرست Phoebe Hearst ». وقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين إهتماما مكثفا من جانب المتاحف والجامعات الأمريكية ، لتنظيم بعثات استكشافية إلى مصر من عدد كبير من علماء الآثار الغربيين بما فيهم الأمريكيين[٢] .

ومع ازدياد البعثات الاستكشافية الأثرية فى مصر تم العثور على العديد من الكنوز الأثرية المصرية التى كشفت النقاب عن فترات من حضارة مصر القديمة ، مما زاد الشعور بالقلق والعداء لدى بعض الوطنيين المصريين الذين أحسوا باغتصاب تلك البعثات لجزء هام من تراث مصر الحضارى وذلك بنقلها لبعض القطع الأثرية القيمة إلى المتاحف الغربية والأمريكية . ومن هذا المنطلق جاء رفض الحكومة المصرية للعرض الذى قدمه أحد الاثرياء الأمريكيين « مستر روكفيلر Rockefellor » بإعطاء مصر منحة تقدر بـ ١٠ مليون دولاراً أمريكياً لإقامة متحف لحفظ وعرض الاثار المصرية المكتشفة[٣] .

---

(١) نفس المؤلف : نفس المرجع ، ص ص ٢١٦ - ٢٢٠ .

(٢) De Novo , John A.: Op. Cit. pp. 17 , 366

(٣) Ibid : PP. 375 , 377 .

العلاقات الاقتصادية

المجال التجارى

ترجع جذور العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية إلى القرن التاسع عشر ، عندما بدأت المبادلات التجارية بين مصر وأمريكا ، حيث اتجهت أمريكا فى الفترة من ١٨٣٢ وحتى ١٩١٣ لإقامة علاقات تجارية مع مصر والحصول على حق الدولة الأولى بالرعاية ، الذى يُمكنها من التمتع بالمزايا التفضيلية التى كانت تتمتع بها الدول الأخرى المتعاملة مع مصر تلقائيا . بيد أن حصولها على هذا الحق تأخر إلى ١٦ نوفمبر ١٨٨٤ ، عندما وقعت اتفاقا تجاريا مع مصر لمدة سبع سنوات أكّد بنده الأول على تمتع أمريكا بحق الدولة الأولى بالرعاية أسوة باتفاقات مصر مع الدول الأجنبية الأخرى وظل هذا الاتفاق يُجدد إلى أن عُقدَ اتفاق تجارى مؤقت بين البلدين عام ١٩٣٠[١] .

وعلى الرغم من تمتع أمريكا بحق الدولة الأولى بالرعاية، فإن التجارة بين البلدين إتسمت بالضآلة ، نظرا لبعد المسافة بين البلدين مع عدم وجود خط ملاحى مباشر بينهما ، كذا تشابه بعض الحاصلات الزراعية - إلى حد ما - وشعور التجار الأمريكيين بعدم استطاعتهم منافسة التجار الأوربيين وخاصة البريطانيين والفرنسيين والايطاليين الذين سبقوهم فى التواجد بالسوق المصرية بعدة قرون مع غياب دعم الحكومة الأمريكية لهم للمنافسة فى تلك السوق بمثل دعمها لهم فى أسواق الشرق الأقصى[٢] .

هذا فى الوقت الذى حاولت فيه الحكومة المصرية زيادة مبادلاتها التجارية مع أمريكا بدرجة تساعد على فتح أسواق جديدة لحاصلاتها ، وذلك من خلال مشاركتها فى المعارض الأمريكية وتعريف الأمريكيين بالسلع المصرية . حيث اشتركت فى معرض نيويورك New York عام ١٨٥٣ ، ومعرض فيلادلفيا Philadelphia عام ١٨٧٦[٣] .

بيد أن العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا لم تشهد نموا محدودا ، إلاّ فى مطلع القرن العشرين عما كانت عليه فى أواخر القرن التاسع عشر . فقد سجلت واردات مصر من أمريكا عام ١٩١٣ ما قيمته ١٦٦.٣٣٣ دولاراً ، وهو يمثل خمسة أمثال ما كانت عليه عام ١٨٨٣ ، فى حين

---

(١) لينوار تشامبرز رايت : المرجع السابق ، ص ص ١٠ ، ١١ .

(٢) نفس المؤلف : نفس المرجع ، ص ٢٨٤ .

(٣) عبد الرءوف أحمد عمرو : تاريخ العلاقات المصرية الامريكية ١٩٣٩ - ١٩٥٧ ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ٤٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٦ .

أن صادرات مصر إلى أمريكا بلغت فى عام ١٩١٣ ما قيمته ١٩٧٠٧٨٢٨ دولاراً وهو يمثل تسعة عشر ضعفا من قيمة ما صدرته إليها عام ١٨٨٣ . ومع هذا ظلت تجارة مصر مع أمريكا ضئيلة إذا ما قورنت بإجمالى تجارة مصر الخارجية عام ١٩١٣ ، إذ بلغت قيمة إجمالى واردات مصر ١٣٧ مليون دولاراً وقيمة إجمالى صادراتها ١٥٦ مليون دولاراً ، مع الأخذ فى الاعتبار أن أرقام التجارة المسجلة بين مصر وأمريكا لا تمثل إلا قيمة التجارة المباشرة بينهما ، إذ أن إنعدام وجود خط ملاحى مباشر بين البلدين - كما سبق ذكره - أدى إلى أن جزءا كبيرا من تجارة مصر مع أمريكا كانت تنقل بصفة رئيسية على سفن بريطانية ، لذا كانت تسجل لصالح التجارة البريطانية فتزيد من حجم التجارة بينها وبين مصر . فعلى سبيل المثال فإن واردات مصر من أمريكا فى الفترة من عام ١٨٨٤ إلى عام ١٩٠٢ ، والتى بلغت ١٢٠٤ مليون دولاراً لم يسجل منها لحساب أمريكا إلا مليون دولاراً فقط ، ولكن حتى لو أضيفت قيمة التجارة غير المباشرة لصالح أمريكا يظل حجم تجارتها مع مصر ضئيلا إذ بلغ عام ١٩١٠ مايقرب من ٣٪ إلى ٤٪ من إجمالى تجارة مصر الخارجية[١] .

وإذا كانت العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا قد اتسمت بالمحدودية فى القرن التاسع عشر، فإن ظروف الحرب العالمية الأولى هيأت لأمريكا فرصة لزيادة علاقاتها الاقتصادية مع مصر ، بعد انشغال الدول الأوربية الكبرى كبريطانيا وفرنسا بالحرب - وكانتا تتصدران تجارة مصر الخارجية - مما أدى إلى غياب المنافسة الأجنبية فى السوق المصرية بدرجة أتاحت لأمريكا شغل مركز متميز فى تلك السوق لم تبلغه من قبل ، وإذا كان توقف الحرب قد أعاد وضع أمريكا فى السوق المصرية إلى ما كان عليه قبلها ، بعد أن عادت المنافسة إليها ، فإن أمريكا ظلت طوال العشرينات والثلاثينيات تسعى لتنمية علاقاتها الاقتصادية مع مصر[٢] ، مما أدى إلى تعدد مظاهر هذه العلاقات بعد أن ازدادت العلاقات التجارية بين البلدين وارتفع معدل الاستثمارات الأمريكية فى مصر - إلى حد ما - واتجهت مصر إلى الاستعانة بخبراء أمريكيين فى بعض المجالات الاقتصادية .

لقد نمت تجارة أمريكا على المستوى العالمى فى فترة الحرب العالمية الأولى وأخذ هذا النمو فى الازدياد فى فترة العشرينات وإلى حد ما فى الثلاثينيات حتى فاقت بريطانيا فى العشرينات واحتلت تجارتها مركز الصدارة عالميا ، وبلغ هذا النمو ذروته عام ١٩٢٩ حين سجلت تجارتها

(١) لينوار تشامبرز رابت : المرجع السابق ، ص ص ١٤ - ١٥ ، ٢٣٨ - ٢٤٠ .

(٢) أحمد الشربينى السيد : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ - ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الاداب - جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

٨ . ١٣٪ من اجمالى التجارة العالمية، ولكنها أخذت تتراجع فى الثلاثينات بتأثير الكساد العالمى الكبير فاستعادت بريطانيا تصدر التجارة العالمية[١] . وفى الوقت الذى تفوقت فيه تجارة أمريكا عالميا ، زادت تجارتها مع مصر زيادة ملحوظة ، مما أدى إلى افتتاح خط ملاحى بحرى مباشر بين البلدين فى عام ١٩٢٠ لتيسير حركة التبادل التجارى بينهما[٢] .

وبازدياد الحركة التجارية بين مصر وأمريكا ، إزدادت الصادرات المصرية إليها حتى بلغت قيمتها فى العشرينات ، ما تراوح بين ٥ . ٦ مليون جنيه إلى ٩ . ٢ مليون جنيه ، ولكن بتدخل الحكومة الأمريكية فى أوائل الثلاثينيات لحماية أسواقها بعد أن ألمت بها الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى[*] ، أخذت الصادرات المصرية إلى أمريكا فى الهبوط[٣] ، بعد أن أصدرت الحكومة الامريكية قانون سموت - هولى للتعريفة الجمركية ١٩٣٠ Smoot - Howly Tariff Act ، والذى فُرضَت بمقتضاه رسوم جمركية إضافية على وارداتها من العديد من السلع كالقطن طويل التيلة والبصل والمنجنيز ولما كانت هذه السلع تمثل أهم الصادرات المصرية إلى أمريكا فى ذلك الوقت فقد انخفضت الصادرات المصرية إلى أمريكا إنخفاضا حادا فى الثلاثينيات عما كانت عليه فى العشرينات ، إذ تراوحت قيمتها ما بين ٧ . ٠ مليون جنيه إلى ٦ . ٢ مليون جنيه[٤] . وقد حاولت مصر تخفيض الرسوم التى فرضتها امريكا لاستعادة صادراتها إليها لوضعها السابق الذى كانت عليه فى العشرينات ، كما سيأتى تفصيله فيما بعد .

والجدول التالى يوضح قيمة الصادرات المصرية إلى أمريكا فى فترة ما بين الحربين ونسبتها إلى إجمالى صادراتها ومركز حصة أمريكا فى قائمة وجهة الصادرات المصرية .

---

(١) نفس المؤلف : نفس المرجع ، ص ٣٩٩ .

(٢) عبد الرءوف أحمد عمرو : المرجع السابق ، ص ص ٣٠ - ٣١ .

(*) ومن أهم أسباب تأثر أمريكا بالأزمة أنها كانت قد اتبعت خطة بمقتضاها أعطت ضمانات مالية كثيرة ووظفت رؤوس أموال ضخمة في دول عديدة (ألمانيا وأوربا الوسطى) ولم تستطع هذه الدول- في ظل الكساد العالمى - أن توفى بألتزاماتها كذلك منحت الحكومة الأمريكية سلفا عديدة وضخمة لأصحاب الأراضى بها ، الذين لم تمكنهم الأزمة العالمية من الوفاء بديونهم مما أدى إلى إفلاس عددا كبيرا من المصارف الأمريكية ، (يمكن الرجوع إلى) :
لويس مارليو (تعريب على الحمامصى) : مآل الرأسمالية ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ١٠ .

(٣) أحمد الشربينى السيد : المرجع السابق ، ص ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

(٤) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١١٤٠ - ملف ٣/٧/١ جـ٢ (سرى) Letter from Royal Egyption Legation Washington , D.C., to the Honorable Secretary of State, Washington, D.C., dated 5/7/1938.

جدول رقم (١)

(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة	قيمة إجمالي الصادرات المصرية	قيمة إجمالي الصادرات المصرية إلى أمريكا	نسبة حصة أمريكا إلى إجمالي الصادرات المصرية	مركز حصة أمريكا في قائمة الصادرات المصرية
١٩٢٠	٧٥,٥	٦,٩	٩,١ ٪	-
٢١	٥٦,٤	٦,٥	١١,٥	-
٢٢	٥١,٤	٩,٢	١٧,٩	-
٢٣	٥٨,٤	٧,٢	١٢,٣	٢
٢٤	٦٥,٧	٧,١	١٠,٨	٣
٢٥	٥٩,٢	٨,٤	١٤,٢	٣
٢٦	٤١,٨	٥,٦	١٣,٤	٢
٢٧	٤٨,٣	٦,٨	١٤,١	٢
٢٨	٥٦,٢	٦,١	١٠,٩	٣
٢٩	٥١,٨	٧,٤	١٤,٣	٢
٣٠	٣١,٩	٢,١	٦,٢	٥
٣١	٢٧,٩	١,٧	٦,٥	٦
٣٢	٢٧,١	١,٣	٤,٨	٥
٣٣	٢٨,٩	١,٣	٤,٥	٦
٣٤	٣١,١	١,٢	٣,٩	٦
٣٥	٣٥,٧	١,٤	٣,٩	٦
٣٦	٣٣,١	١,٥	٤,٥	٥
٣٧	٣٨,٧	٢,٦	٦,٧	-
٣٨	٢٨,٦	١,٧	٢,٤	٦

المصدر : وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٣٨ جـ٢ ، بحث عن العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة إعداد د. عبد المنعم القيسوني عام ١٩٥٠ ، مجله غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد الثانية ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص . ص ٧ - ٨ ، أحمد الشربيني السيد : المرجع السابق ، ص.ص ٤٥٠ ، ٤٥٨ - ٤٥٩ .

ومن الجدول رقم (١) يتبين أنه بينما كانت نسبة قيمة حصة الصادرات المصرية إلى أمريكا لإجمالي قيمة الصادرات المصرية في العشرينات تتراوح ما بين ٩,١٪ ، ١٧,٩٪ ، إذا بها تنخفض في الثلاثينات لتتراوح ما بين ٢,٤٪ ، ٦,٧٪ ، أي أنها قد إنخفضت بنسبة ٧٣,٥٪ ، ٦٢,٦٪ في الثلاثينات عما كانت عليه في العشرينات ، وبذلك شغلت أمريكا المركز الخامس والسادس في قائمة وجهة الصادرات المصرية بعد أن كانت تحتل المركز الثاني والثالث . ويرجع هذا إلى تأثير الرسوم الجمركية التي فرضتها أمريكا على أهم السلع التي تصدرها مصر إليها .

أما فيما يتعلق بواردات مصر من أمريكا فقد ظلت في الفترة التالية للحرب العالمية الأولى وحتى أوائل العشرينات تتمتع بمركز متميز في السوق المصرية ، كما كانت عليه في فترة الحرب نظرا لغياب المنافسة الأجنبية - كما سبق ذكره - ولكن مع استعادة الدول الأوربية لأوضاعها الاقتصادية بعد الحرب وعودة المنافسة الأجنبية للسوق المصرية تراجعت الواردات المصرية من أمريكا

فى تلك السوق ويظهر هذا التراجع بالانخفاض الحاد الذى أصاب حصتها فى عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٢٩ ، ويتأثر التجارة الأمريكية بالأزمة العالمية زاد هذا الانخفاض حدة فى السنوات من ١٩٣٠ وحتى ١٩٣٣ ، وما أن بدأت تنقشع تأثيرات الأزمة حتى سعت أمريكا لتحسين وضع سلعها فى السوق المصرية ، فبينما كانت تعتمد وزارة التجارة الأمريكية بواشنطن على الخدمات القنصلية إذا بها تنشئ مكتبا تجاريا ملحقاً بمفوضيتها بالقاهرة للقيام بهذه المهمة ، كذا حرصت على إيفاد مندوبين تجاريين للترويج للسلع الأمريكية بالسوق المصرية ، مما أدى لرفع حصة واردات مصر منها إلى حد ما فى الفترة السابقة لقيام الحرب العالمية الثانية ، أى فى الفترة من عام ١٩٣٤ وحتى عام ١٩٣٨ وإن ظلت ضئيلة إذا ما قيست بما كانت عليه فى الحرب العالمية الأولى وبداية العشرينات[١].

والجدول التالى يوضح قيمة واردات مصر من أمريكا فى فترة ما بين الحربين العالميتين ونسبتها إلى إجمالى الواردات المصرية ومركز حصة أمريكا فى قائمة وجهة الواردات المصرية .

جدول رقم (٢)

السنة	قيمة إجمالي الواردات المصرية	قيمة الواردات المصرية من أمريكا	نسبة واردات مصر من أمريكا الى اجمالي الواردات المصرية	مركز حصة أمريكا في قائمة الواردات المصرية
١٩٢٠	-	١٠٠٧	- /	-
٢١	٥٥٠٥	٨٠٣	١٥٠٠	-
٢٢	٤٣٠٢	١٠٦	٣٠٧	-
٢٣	٤٥٠٢	١٠٧	٣٠٨	-
٢٤	٥٠٠٧	١٠٨	٣٠٥	٦
٢٥	٥٨٠٢	٢٠١	٣٠٦	-
٢٦	٥١٠٩	٢٠٥	٤٠٨	٥
٢٧	٤٨٠٣	٢٠٣	٤٠٨	-
٢٨	٥١٠٠	٢٠٧	٥٠٣	٥
٢٩	٥٥٠٣	٢٠٨	٥٠١	٦
٣٠	٤٧٠٥	٢٠٢	٤٠٦	٥
٣١	٣١٠٥	١٠٤	٤٠٤	٦
٣٢	٣١٠٣	٠٠٩	٢٠٩	٦
٣٣	٢٧٠٣	٠٠٩	٣٠٣	٦
٣٤	٢٦٠٨	١٠٢	٤٠٥	٦
٣٥	٣٢٠٢	١٠٧	٥٠٣	٦
٣٦	٣١٠٥	١٠٨	٥٠٧	٣
٣٧	٣٨٠٠	٢٠١	٥٠٥	٥
٣٨	٣٦٠٩	٢٠٥	٦٠٨	٤

المصدر : وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٣٨ جـ٢ ، بحث عن العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا إعداد د. عبد المنعم القيسونى عام ١٩٥٠ ، مجله غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد الثانة ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ص ٧ - ٨ ، أحمد الشربينى السيد : المرجع السابق ، ص ص ٤٥٠ ، ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(١) أحمد الشربينى السيد : المرجع السابق ، ص ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

من الجدول رقم (٢) يتبين أنه بينما كانت نسبة حصة واردات مصر من أمريكا تصل إلى ١٥٪ من إجمالى قيمة الواردات المصرية فى عام ١٩٢١ ، إذا بها تهبط هبوطا حادا فى الفترة ما بين عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٣٣ لتتراوح ما بين ٢.٩٪ ، ٥.٣٪ أى أنها قد هبطت بنسبة ٨٠.٧٪ ، ٦٤.٧٪ على التوالى عما كانت عليه عام ١٩٢١ ، وذلك بتأثير عودة المنافسة الأجنبية للسلع الأمريكية فى السوق المصرية ، كذا لظروف الأزمة العالمية . بينما ارتفعت نسبة حصتها فى الفترة من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٨ عما كانت عليه فى الفترة ما بين عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٣ لتتراوح ما بين ٤.٥٪ ، ٦.٨٪ أى أنها قد ارتفعت بنسبة ٥٥.٢٪ ، ٢٨.٣٪ على التوالى ، ولايعزى هذا الارتفاع فى النسبة إلى زيادة الواردات المصرية من أمريكا فى تلك الفترة بقدر ما يرجع إلى إنخفاض إجمالى الواردات المصرية ، كما يلاحظ أن أمريكا إحتلت المركز الخامس والسادس فى قائمة الواردات المصرية فى العشرينات وحتى عام ١٩٣٥ ، وإذا بها تتأرجح لتحتل المراكز بين الثالث والخامس فى الفترة من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٨ .

وباستعراض حركة التبادل التجارى بين مصر وأمريكا من صادرات وواردات فى الفترة ما بين الحربين كما هو مبين بالجدولين (١) ، (٢) يمكن استخلاص وضع الميزان التجارى بينهما فى تلك الفترة . والجدول التالى يوضح ذلك : (-) فى صالح أمريكا ، (+) فى صالح مصر .

جدول رقم (٣)

بملايين الجنيهات

السنة	الميزان التجارى	السنة	الميزان التجارى	السنة	الميزان التجارى
١٩٢٠	- ٣.٨	١٩٢٧	+ ٤.٦	١٩٣٤	+ ٠.٢
٢١	- ١.٨	٢٨	+ ٣.٤	٣٥	- ٠.٣
٢٢	+ ٧.٦	٢٩	+ ٤.٦	٣٦	- ٠.٣
٢٣	+ ٥.٥	٣٠	- ٠.٢	٣٧	+ ٠.٥
٢٤	+ ٥.٣	٣١	- ٠.٧	٣٨	- ١.٧
٢٥	+ ٦.٣	٣٢	+ ٠.٥		
٢٦	+ ٣.١	٣٣	+ ٠.٤		

المصدر : الجدول إعداد الباحثة إستنادا إلى أرقام الصادرات والواردات المستقاة من المصادر السابق ذكرها فى جدول رقم (١) ، رقم (٢) .

من الجدول رقم (٣) يتضح أن الميزان التجارى طوال العشرينات - باستثناء عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢١ - جاء فى صالح مصر ، بعد أن حقق فائضا تراوحت قيمته ما بين ٣.١ مليون جنيه ، ٣.٦ مليون جنيه ، ويرجع ذلك إلى توسع أمريكا فى استيراد القطن المصرى بدرجة أدت إلى زيادة قيمة الصادرات المصرية إليها ، هذا فى الوقت الذى فضلت فيه مصر استيراد ما تحتاجه من سلع من أماكن أخرى أقرب إليها من أمريكا اعتاد المستهلك المصرى عليها ، أما بالنسبة لفترة الثلاثينات فقد تذبذب الفائض فى الميزان التجارى بين البلدين ، فجاء فى بعض السنوات لصالح أمريكا من ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ - وفى بعضها الآخر لصالح مصر - ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٧ - وذلك بنسب ضئيلة إذا ماقُورنَ بما كان عليه الوضع فى العشرينات ، ويرجع ذلك إلى فرض أمريكا رسوما جمركية مرتفعة على أهم الصادرات المصرية إليها ، مما أدى إلى إنخفاض قيمة الصادرات المصرية[١] ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن الميزان التجارى فى الأعوام من ١٩٣٢ - ١٩٣٤ قد سجل فائضا محدودا لصالح مصر وقد يرجع ذلك لتأثر واردات مصر من أمريكا بتأثر الأخيرة بظروف الكساد العالمى ، كذلك فى عام ١٩٣٧ قد أظهر فائضا قدره ٤٥٢٠٠٠ جنيها لصالح مصر بينما حقيقة الأمر أن وزارة المالية المصرية قد باعت فى ذلك العام كمية من الذهب تقدر قيمتها بـ ١٠٦٩٠٠٠ جنيهاً لبيت مالى أنجليزى كبير ، صُدِرَتْ مباشرة إلى أمريكا فأُضيفَتْ تلك القيمة إلى قيمة الصادرات المصرية إلى أمريكا فى نفس العام ، الأمر الذى أظهر هذا الفائض ، فى حين أنه إذا استُبعدت قيمة الذهب المُباع من إجمالى قيمة الصادرات المصرية إلى أمريكا لأظهر الميزان التجارى فى تلك السنة عجزاً قدره ٥٨٢٠٠٠ جنيها فى غير صالح مصر ويعد هذا المركز الحقيقى لحجم التجارة بين البلدين فى ذلك العام[٢] .

لقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين تغيراً جوهريا فى سياسة مصر الجمركية ، فمنذ عام ١٩٣٠ بدأت مصر فى اتباع سياسة جمركية جديدة كان لها أكبر الأثر على حركة تجارتها الخارجية وبالتالى أثرت على علاقتها التجارية مع أمريكا .

ساد أوربا فى العشرينات اتجاها عالميا نحو حماية التجارة بدلا من سياسة الباب المفتوح التى كانت تتبعها من قبل وقد عملت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى على تدعيم هذا الاتجاه ، وبينما كانت الكثير من الدول تتجه إلى فرض الرسوم ، الجمركية الحامية ، كانت مصر ماتزال مرتبطة

---

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٢٣٨ - ملف ٣٨ / ١٨/٧ جـ٢ ، بحث بخصوص ميزان مصر الحسابى مع الولايات المتحدة ، إعداد د. عبد المنعم القيسوني بتاريخ ١٩٥٠ .

(٢) نفس المصدر : محفظة رقم ١١٤٠ - ملف ٣/٧/١ جـ٢ (سرى) بتاريخ ١٩٣٨/٧/٥ .

باتفاقات دولية ينتهى أجل أخرها - الاتفاق الايطالى - فى ١٦ فبراير ١٩٣٠ . وطبقا لما جاء بتلك الاتفاقات اتبعت مصر تعريفه جمركية قيمية تقدر بنسبة ١٪ على الصادرات ، ٨٪ على جميع الواردات فيما عدا الدخان ، وبانتهاء الاتفاق الإيطالى أصدرت الحكومة المصرية تعريفه جمركية جديدة بدأ العمل بها من ١٧ فبراير ١٩٣٠ ، فُرِضَت بمقتضاها رسوما نوعية متدرجة على الواردات لتحقيق الحماية للسوق المحلية ، أما الصادرات فقد ظلت رسومها القديمة كما هى فيما عدا بعض المواد الأولية اللازمة للصناعة المحلية ، فقد رفعت الرسوم عليها للحدّ من تصديرها . وكانت تعدل تلك الرسوم الجديدة ، بمقتضى مراسيم وليس بقوانين ، كلما إقتضت حماية السوق المحلية ذلك[١] .

ومن أهم المواد التى جاءت فى قانون التعريفة الجمركية الجديدة والمتعلقة بعقد الاتفاقات التجارية بين مصر والدول الأجنبية - إذ أنه من البديهى أن جميع الاتفاقات التجارية التى كانت معقودة بين مصر والدول الأجنبية قد إنتهى العمل بها قبل صدور قانون التعريفة الجديدة - الترخيص للحكومة بعقد اتفاقات تجارية مع الدول الأجنبية لمدة عام قابلة للتجديد تمنح بمقتضاها واردات مصر من تلك الدول حق الدولة الأولى بالرعاية على أن تُعامل صادرات مصر إليها بمثل هذه المعاملة ، كذا تقرر فرض رسوم إضافية تعادل ضعف الرسوم المقررة فى التعريفة الجديدة على واردات الدول التى لا يتم عقد اتفاق تجارى بينها وبين مصر . وقد أعطى القانون لوزير المالية الحق فى منح استثناءات مؤقته لبعض الدول فى السنة الأولى من تاريخ تطبيق التعريفة الجديدة حتى يتم عقد اتفاقات تجارية معها[٢] .

وبمقتضى قانون التعريفة الجمركية الجديدة أرسل وزير الخارجية المصرى إلى وزير أمريكا المفوض بالمفوضية الأمريكية بالقاهرة مذكرة أخطره فيها بانتهاء العمل بالاتفاق التجارى الذى كان معقودا بين البلدين منذ عام ١٨٨٤ والذى كان يُجدد حتى عام ١٩٣٠ - كما سبق ذكره - ويعلمه برغبة الحكومة المصرية فى عقد اتفاق تجارى مؤقت مع أمريكا تُمنح بمقتضاه سلع كلتا الدولتين حق الدولة الأولى بالرعاية بالتبادل بالنسبة للرسوم الجمركية ، وطلب منه استطلاع رأى حكومته فى ذلك الشأن للبدء فى إجراء مفاوضات لعقد الاتفاق المقترح ، وقد أبرق الوزير الأمريكى المفوض بدوره إلى وزير خارجيته يطلب منه الوقوف على رأى الحكومة الأمريكية فى هذا الأمر ، وقد

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول ماجاء بالتعريفة الجمركية الجديدة من تعديلات ، يمكن الرجوع إلى :
رسالة الباحثة : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا ١٩٣٥ - ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية الاداب - جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٧ - ١٩ .

(٢) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ص ١١٤ - ١١٦ .

أرسلت الحكومة الأمريكية لوزيرها المفوض بالقاهرة بالموافقة على الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية لعقد الاتفاق[١] .

وقد جرت المفاوضات بين المسئولين من البلدين ، إنتهت بتبادل المذكرات ، بالموافقة على عقد الاتفاق التجارى المؤقت الذى وقع فى ٢٤ مايو ١٩٣٠ لمدة عام قابل للتجديد ، على أنه فى حالة رغبة أى من الطرفين إنهاء ذلك الاتفاق ، إخطار الدولة الأخرى قبل انقضاء مدة العام بثلاثة أشهر[٢] . وبالرجوع للمادة ٤٦ من الدستور المصرى ، والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالتعريفة الجمركية ، وبناء على موافقة مجلس الوزراء ، صدر مرسوم بقانون بتاريخ ١٨/٦/١٩٣٠ للعمل بالاتفاق التجارى المؤقت الموقع بين مصر وأمريكا فى ٢٤ مايو من نفس العام[٣] .

وقد فكرت الحكومة المصرية فى عام ١٩٣٦ الدخول فى مفاوضات مع الحكومة الأمريكية لعقد اتفاق تجارى جديد بدلا من الاتفاق التجارى المؤقت المعمول به منذ عام ١٩٣٠ ، والذى دعا الحكومة المصرية إلى التفكير فى ذلك ، الانخفاض الحاد الذى أصاب الصادرات المصرية إلى أمريكا منذ عام ١٩٣٠ نتيجة لانخفاض أهم الصادرات المصرية إليها - كالقطن والبصل والمنجنيز كما سيأتى ذكره تفصيلا فيما بعد - بتأثير الرسوم الجمركية الاضافية التى فرضتها أمريكا منذ عام ١٩٣٠[٤] . وكذلك موافقة الكونجرس الأمريكى فى عام ١٩٣٤ على إصدار قانون الاتفاقات التجارية المتبادلة "The Reciprocal Trade Agreements Act" منح بمقتضاه الرئيس الأمريكى سلطة عقد اتفاقات تجارية مع الدول الأجنبية دون الرجوع إلى الكونجرس . وبموجب هذا القانون فوض الرئيس حق تخفيض الرسوم الجمركية الأمريكية إلى ٥٠٪ من القيمة على السلع الواردة من الخارج إليها ، وإزالة أية معوقات استيراد أخرى أيضا ، فى مقابل الحصول على تخفيض مماثل من الدول الأجنبية على البضائع الأمريكية فى الاتفاقات المزمع عقدها ، وقد ألزم القانون الرئيس ضرورة الحصول على النصيحة والعون من بعض الهيئات الحكومية الأمريكية عند اتخاذ الاجراءات

---

(١) Foreign Relations of United States : Diplomatic Papers, 1930 , Vol. II : From The Minister in Egypt (GUNTHER) to the Secretary of State dated 11/2/1930, PP. 742-743 , From The Acting Secretary of State to the Minister in Egypt dated 15/2/1930, pp. 743-744.

(٢) Ibid : Form the Egn. Minister for froeign affairs to the American Minister (GUNTHER) dated 24/5/1930, pp. 754-755.

(٣) الوقائع المصرية : العدد ٦١ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٣٠ .

(٤) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

الخاصة بعقد الاتفاقات التجارية ، مما دعاه لتكوين هيئة شبه حكومية ، ضمت عددا من أعضاء لجنة التعريفة الجمركية وممثلين معينين عن وزارات الخارجية ، الزراعة ، العمل ، الدفاع ، الداخلية ، والخزانة وممثل عن إدارة التعاون الاقتصادى للتشاور معها[١] .

ففوضت مصر وزيرها المفوض بواشنطن عام ١٩٣٦ لإجراء محادثات استطلاعية مع بعض المسئولين الأمريكيين للتعرف على أمكانية عقد إتفاق تجارى جديد بين البلدين تخفض بموجبه الرسوم الأمريكية على صادرات مصر من القطن والبصل والمنجنيز ، وقد قام الوزير بعدة محادثات مع كل من مساعد وزير الخارجية الأمريكى ورئيس قسم المعاهدات التجارية الخارجية بوزارة الخارجية ، ولكنها لم تسفر عن أى نجاح لأن أمريكا لم يكن لديها عندئذ الاستعداد لعقد مثل هذا الإتفاق ، لتيقنها أنها لن تحصل من مصر على فائدة فى مقابل ما ستقدمه لها من تخفيض فى الرسوم[٢] .

ونظرا لاستمرار الأسباب التى دعت الحكومة المصرية للدخول فى مفاوضات مع الحكومة الأمريكية لعقد إتفاق تجارى جديد بينهما عام ١٩٣٦ ، عاودت مصر التفكير فى أواخر عام ١٩٣٨ إجراء محادثات مماثلة مع الحكومة الأمريكية لنفس الغرض ، فتقدم وزير مصر المفوض بواشنطن بطلب للمسئولين الأمريكيين برغبة مصر فى فتح باب المحادثات بين البلدين لعقد إتفاق تجارى بينهما[٣] ، فوافقت الحكومة الأمريكية على بدء المحادثات وأحالت الأمر إلى لجنة الاتفاقات التجارية الأمريكية American Trade Agreements Commission لمتابعته مع الجانب المصرى ، استمرت المحادثات بين الجانبين عدة أشهر قدم كل منهما اقتراحات تصلح كأساس للدخول فى مفاوضات لعقد الاتفاق ، إقترح الجانب الأمريكى اخذ إحصائيات التجارة بين البلدين عن عام ١٩٣٧ كأساس للمفاوضات بينما رأى الجانب المصرى أن إحصائيات ذلك العام لا تمثل الصورة الحقيقية للتجارة بين البلدين ، وفضل أخذ احصائيات عام ١٩٣٨ لأنه العام السابق لإجراء المحادثات مباشرة ، كما طالبوا بتخفيض الرسوم الأمريكية على وارداتها من القطن والبصل

---

(١) U S Dept. of State Bulletin : vol 24. dated 5/2/1951. Expanding World Trade United States policy and Program. P. 214.

(٢) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ص ١٢٢ - ١٢٥ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١١٤٠ ، ملف ٣/٧/١ جـ٢ (سرى) مذكرة عن الاتفاق التجارى المقترح عقده بين مصر والولايات المتحدة ، بتاريخ ٤ مارس ١٩٣٩ .

والمنجنيز - أهم السلع المصدرة إليها من مصر - ، وبعد إجراء عدة مناقشات اقتنع من خلالها الجانب الأمريكى بأخذ احصائيات عام ١٩٣٨ كأساس للمفاوضات[١] .

وأثناء سير المحادثات بين الجانبين حول عقد الاتفاق ، أصدرت الحكومة الأمريكية قرارا بتطبيق نظام الحصص على وارداتها من القطن ، يبدأ العمل به اعتبارا من ٢٠ سبتمبر ١٩٣٩ لمدة عام ، خُصِصَ بموجبه حصة سنوية لمصر والسودان قدرها ٨٨٥٠٠ بالة أمريكية[*] من الأقطان طويلة التيلة التى يبلغ الحد الأدنى لطول تيلتها بوصة وثمن بوصه ، يخص السودان منها ١٠٠٠٠ بالة على أكثر تقدير والباقى وقدره ٧٨٥٠٠ بالة ستنفرد مصر بتوريده لأمريكا ، كذا السماح بحصه قدرها ١٥ ألف بالة من الأقطان الأخرى التى يقل طول تيلتها عن الحد الأدنى سالف الذكر[٢] . فى حين أنه خلال المحادثات سبق أن حدد الجانب الأمريكى حصة لمصر من الأقطان طويلة التيلة تقدر بـ ٥٠٠٠٠ بالة على أساس البالات المصرية تؤخذ كأساس للمفاوضات لعقد الإتفاق ، وعلى هذا فنصيب مصر من خلال نظام الحصص الأمريكى من الأقطان طويلة التيلة سيقدر بـ ٣٩٢٥٠٠ قنطاراً بينما حصتها طبقا للمقترحات الأمريكية سيقدر بـ ٣٧٥٠٠٠ قنطاراً ، أى أن مصر ستفقد ما مقداره ١٧٥٠٠ قنطاراً وذلك علاوة على الحصة التى سيسمح لمصر بتوريدها من الأقطان الأخرى طبقاً لنظام الحصص . فماكان من الجانب المصرى إلا الاعتراض وتقديم مقترحات لزيادة الحصة حتى تتجاوز ما سيتقرر طبقا لنظام الحصص - الذى تعلم مصر أنه قُرِرَ بعد دراسة متأنية وبالطبع فى ظل ظروف الحرب سيُجدَّد تلقائيا لأكثر من عام وحتى تتحسن الظروف - حتى تتحقق لمصر فائدة إذا ماتم عقد الاتفاق[٣] .

استمرت المفاوضات بعد ذلك بين الجانبين المصرى والأمريكى حتى أواخر ١٩٣٩ ، حين أبلغ رئيس قسم الاتفاقات التجارية الامريكى «مستر هوكنز Howkins» ، وزير مصر المفوض بواشنطن بأنه نظرا لظروف الحرب القائمة واحتمالات مخاطر الشحن والنقل واضطراب الأوضاع ،

---

(١) FRUS., Diplomatic Papers 1933 : Vol. IV, Memorandum from the Egyptian legation to the Department of state, dated 17/3/1939, pp. 438-439.

(*) على أساس أن البالة الأمريكية تزن خمسة قناطير بينما البالة المصرية تزن سبعة ونصف قنطاراً .

(٢) وثائق وزارة الخارجية محفظة رقم ١١٤٠ - ملف ٣/٧/١ جـ٢ (سري) مذكرة مقدمة للجنة المشتركة للتجارة الخارجية عن الاتفاق التجارى المقترح عقده بين مصر والولايات المتحدة الامريكية بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٣) نفس المصدر : نفس المحفظة ، مذكرة بشأن الاتفاق التجارى المقترح عقده بين مصر والولات المتحدة بتاريخ ١٩٤٠/٢/٢٨ .

ان الحكومة الأمريكية تعلن عن توقفها عن الاستمرار فى المفاوضات لعقد إتفاق تجارى بينها وبين مصر تستأنفها فيما بعد عندما تتحسن الظروف[١] .

وعلى هذا الاساس توقفت المفاوضات التى دارت بين مصر وأمريكا واستمرت قرابة العام دون أن تحقق أية نتائج مرجوة كما حدث فى مفاوضات عام ١٩٣٦ ، وربما يرجع السبب الحقيقى لعدم اتمام الإتفاق إلى ضآلة حجم التجارة الأمريكية مع مصر إلى حد ما إذا ما قيست بإجمالى واردات مصر من الدول الأخرى ، كذا استشعار أمريكا أنها لن تجنى مكاسب مماثلة لما ستقدمه لمصر فى حالة عقد مثل هذا الإتفاق المقترح .

ولكى تتضح الصورة كاملة لأبعاد العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا ، يمكن إلقاء الضوء بإيجاز على أهم الصادرات المصرية إلى أمريكا وأهم الواردات المصرية منها فى فترة ما بين الحربين العالميتين.

ففيما يتعلق بالصادرات المصرية إلى أمريكا ، شكلت الحاصلات الزراعية غالبيتها ، ويعد القطن العنصر الرئيسى فى تلك الصادرات .

القطن :

لقد أحتل القطن أهمية فى تجارة مصر الخارجية مع أمريكا على الرغم من أنها تعد من أكبر الدول إنتاجا للقطن ، وتصديرا له حيث عُرف عن أمريكا إنتاجها لكميات كبيرة من الأقطان لم تستهلك منها إلا فى حدود ٥٠٪ وتصدر ما كان يزيد عن ذلك إلى دول غرب أوربا والشرق الأقصى، ولما كانت الاقطان الأمريكية فى غالبيتها من النوعيات قصيرة التيلة ، فقد اتجهت لاستيراد النوعيات طويلة التيلة التى تدخل فى صناعة المنسوجات الرفيعة والإطارات من الدول المنتجة للأقطان طويلة التيلة والتى كان من بينها مصر ، التى كان إنتاجها من تلك النوعيات يبلغ ٤٣٪ من الانتاج العالمى[٢] .

لهذا احتلت أمريكا فى العشرينات المرتبة الثانية بعد بريطانيا فى استيراد الأقطان المصرية طويلة التيلة[٣] ، والتى كانت تشحن عن طريق الشركات البريطانية التى احتكرت لعدة سنوات

---

(١) FRUS. Diplomatic Papers 1939 : vol. iV, Memo of Conversation prepared by the chief of the Division of Trade agreements (HowKins), dated 1/11/1939.

(٢) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ص ١٥٣ - ١٥٠ ،
Shabana, Zaki M. : AN analyses of the world Trade Barriers to Egyptian cotton. L'Egypte Conthemporaine, Jan. 1954. pp. 1-2.

(٣) أحمد الشربيني السيد : المرجع السابق ، ص ٤١ .

نقله من الاسكندرية إلى الموانى، الأمريكية مباشرة أو إلى موانئها ثم إعادة تصديره إلى الموانى، الأمريكية ، ومع أوائل العشرينات حاولت الشركات الأمريكية نقل جزء من القطن المصرى المصدر إليها من الأسكندرية ، فتقدمت بعروض تقل فئاتها عما كانت تتقاضاه الشركات البريطانية فى ذلك الوقت . واستطاعت بتدخل من الحكومة الأمريكية لدى المسئولين البريطانيين من الحصول على نصيب فى عملية شحن ونقل الأقطان المصرية إلى الموانى، الأمريكية ، على الرغم من تمسك المصدرين المصريين بنقل أقطانهم إلى الموانى، الأمريكية على سفن الشركات البريطانية بايعاز من بريطانيا التى كانت تتمتع بوضع متميز فى مصر[١] .

ولم يستمر وضع صادرات مصر من القطن إلى أمريكا فى الثلاثينات على ماكان عليه فى العشرينات بل تراجعت كمية هذه الصادرات بشكل حاد حتى بلغت ماتراوح بين ١٦٦٠٠٠ قنطاراً ، ٣٧٥٠٠٠ قنطاراً ، بعد أن كانت تتراوح ما بين ٩٧٧٠٠٠ قنطاراً ، ١٢٧٧٠٠٠ قنطاراً فى العشرينات ، ويرجع هذا الانخفاض الحاد فى الثلاثينيات إلى ما فرضته أمريكا من رسوم إضافية فى عام ١٩٣٠ على وارداتها من الأقطان طويلة التيلة طبقا لقانون سموت - هولى - السابق ذكره - بواقع ٧ سنت على الرطل وهو ما يوازى ٧ ريالات على القنطار الواحد ، وذلك لحماية أسواقها المحلية واستجابة لشكوى مزارعى القطن الأمريكيين من مزاحمة الأقطان طويلة التيلة المستوردة لأقطانهم فى الأسواق الأمريكية[٢] .

والجدول التالى يوضح كميات وقيم الأقطان المصرية المصدرة إلى أمريكا ونسبة تلك القيم إلى إجمالى الصادرات المصرية إلى أمريكا ،كذا نسبتها إلى إجمالى صادرات مصر من القطن :

---

(١) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ص ١٦٠ ، ١٦٤ .

(٢) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد المائة ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ٨ .

جدول رقم (٤)

السنة	كمية صادرات القطن المصرى إلى أمريكا	قيمة صادرات القطن المصرى إلى أمريكا	نسبة قيمة صادرات مصر من القطن إلى أمريكا إلى إجمالى صادرات مصر من القطن	نسبة قيمة صادرات مصر من القطن إلى أمريكا إلى إجمالى صادرات مصر إليها
١٩٢٥	١٠٣٨٧٠٠ بالقطار	٧٤٥٠٠٠٠ بالجنيه	١٤.٥ ٪	٨٩.٣ ٪
٢٦	١٠٤٤٣٠٠	٤٦٥٨٠٠٠	١٣.٧	٨٣.٩
٢٧	١٢٢٦٣٠٠	--	--	--
٢٨	٩٧٧٣٠٠	٥٥٥٧٠٠٠	١٢.٤	٩١.٨
٢٩	١٢٧٧١٠٠	٦٩٣٢٠٠٠	١٦.٧	٩٣.٢
٣٠	٣٧٣٠٠٠	١٦٩٠٠٠٠	٧.١	٨٥.٠
٣١	١٨٦٥٠٠	٥١٤٠٠٠	٢.٥	٧١.٤
٣٢	١٠٥٠٠٠	١١٤٢٠٠٠	٦.٢	٨٤.٦
٣٣	٣٧٥٣٠٠	١٠٧٧٠٠٠	-	٨٤.٦
٣٤	٣٥٨٤٠٠	١٠٨٧٠٠٠	٤.٤	٩١.٧
٣٥	٢٧٠٦٠٠	٩١١٠٠٠	٣.٤	٦٤.٣
٣٦	٢٦١١٠٠	٩٧١٠٠٠	٤.٠	٦٦.٧
٣٧	٢٥٧٧٥٠	٩٩٥٠٠٠	٣.٥	٦٦.٧
٣٨	١٦٦٠٠٠	٥١٣٠٠٠	٢.٣	٧١.٤

المصدر : وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١١٤٠ - ملف ٣/٧/١ جـ٢ (سرى) "Letter from Royal Egyptian Legation, Washington, D.C., to the Honorable the Secretary of State, Washiugten, D.C., dated 5/7/1938" ؛ أحمد الشربينى السيد : المرجع السابق ، ص ص ٤٥٠ - ٤٥١ ؛ علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

من الجدول رقم (٤) يتبين أنه بينما كان متوسط الكميات المصدرة من القطن المصرى لأمريكا فى العشرينات يقرب من مليون قنطاراً ووصل إلى أعلى كمية صُدِّرَتْ منه عام ١٩٢٩ ، إذا به يهبط هبوطا حادا فى الثلاثينيات ليصل فى المتوسط إلى ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ قنطاراً ، أى أنه هبط أكثر من الثلث ، كذلك تراجعت كمية الأقطان المصرية إلى أمريكا فى الثلاثينيات عنه فى العشرينات فبعد أن كانت قيمتها قد بلغت ٦ مليون فى العشرينات ، هبطت فى المتوسط فى الثلاثينيات إلى مايقرب من مليون جنيهًا ، مع هذا ظلت قيمة الصادرات المصرية من القطن إلى إجمالى صادرات مصر إلى أمريكا فى الثلاثينيات مرتفعة ، وإن قلت فى بعض السنوات عما كانت عليه فى العشرينات ، وهذا مايؤكد أن القطن ظل يمثل معظم صادرات مصر إلى أمريكا سواء فى العشرينات أو فى الثلاثينيات ، على الرغم من هبوط نسبة حصة أمريكا من الأقطان المصرية المصدرة ، فبعد أن كانت نسبة حصتها إلى إجمالى صادرات مصر فى القطن تبلغ ما يتراوح بين ١٢٪ ، ١٦٪ فى العشرينات هبطت فى الثلاثينيات إلى ما يتراوح بين ٢٪ ، ٧٪ .

وإذا كانت أمريكا قد تطلعت من وراء فرض ضريبة إضافية عام ١٩٣٠ على الأقطان طويلة التيلة ، حماية لأسواقها وأقطانها من المنافسة الخارجية ، كان لهذه الضريبة أثراً عكسيا على الحال فى أمريكا ، فبعد أن أصبحت أمريكا تجد مشكلة فى تصريف أقطانها بالأسواق الأوربية وجنوب شرق آسيا ، فى وجود الأقطان طويلة التيلة الرخيصة السعر بعد أن رفضتها الأسواق الأمريكية ، هذا فى الوقت الذى خشيت فيه صناعات المنسوجات الرفيعة الأمريكية منافسة مثيلاتها التى تعتمد على الأقطان المصرية فى دول غرب أوربا واليابان فاضطرت إلى شراء كميات من الأقطان المصرية بتكلفة عالية بتأثير الرسوم الجمركية المفروضة وهذا ما جعل من فرض أمريكا لتلك الضريبة فى غير صالح الدولتين[١] .

ولما كان القطن يمثل معظم الصادرات المصرية إلى أمريكا والتى انخفضت انخفاضا كبيرا فى الثلاثينيات بتأثير الرسوم الإضافية التى فرضتها أمريكا منذ عام ١٩٣٠ - كما سبق ذكره - فقد تقدم منتجو القطن المصرى ومصدروه الذين أُضيروا من جراء ذلك ، باحتجاجات للحكومة المصرية مطالبين إياها بإقناع أمريكا بالعدول عن تلك الضريبة أو قيام مصر برفع الرسوم على وارداتها من أمريكا كأجراء مقابل لما إتخذته أمريكا . وقد شهد البرلمان المصرى عدة استجوابات من الأعضاء للمسئولين مطالبين إياهم بإتخاذ موقف للعمل على إلغاء هذه الرسوم المرتفعة التى أضرت بمصالحهم[٢] ، ولكن الحكومة المصرية لم تتمكن من فرض رسوم مرتفعة على البضائع الأمريكية المستوردة حيث أن البلدين سبق لهما توقيع إتفاق تجارى مؤقت عام ١٩٣٠ يُجدد سنويا ، مُنِحَتْ بموجبه أمريكا حق الدولة الأولى بالرعاية ، ومع هذا قدمت مصر عدة احتجاجات إلى الحكومة الأمريكية لالغاء تلك الرسوم التى أضرت بصادرات القطن المصرى طويل التيلة إلى أمريكا . وبالتالى أضرت بتجارة مصر معها[٣] .وماكانت المساعى المصرية لعقد إتفاق تجارى جديد مع أمريكا سواء فى عام ١٩٣٦ أو فى نهاية عام ١٩٣٨ أو كذلك ١٩٣٩ إلا محاولة لإلغاء الرسوم الإضافية وزيادة صادرات القطن المصرى ، بيد أن جميع تلك المحاولات فشلت وظل الوضع طوال الثلاثينيات دون تغيير.

---

(١) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد الثانى ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ص ٨ - ٩ .

(٢) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٥، ص ١٢٩ .

(٣) علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ص ١٧٢ - ١٧٣ .

الصادرات المصرية الأخرى:

جاء البصل بعد القطن في الأهمية بالنسبة لصادرات مصر إلى أمريكا وهو أحد المحاصيل النقدية بجانب القطن والذى كانت مصر تعد ثالث دولة فى إنتاجه عالميا بعد أمريكا وأسبانيا وثانى دولة تصديراً له بعد أسبانيا ، لأن أمريكا كانت تستهلك كل إنتاجها من البصل محليا ، فى الوقت الذى تمتعت فيه مصر أيضا بخاصية إنتاج محصولين من البصل سنويا أحدهما شتوى والآخر صيفى ، ومن ثم كان لديها وفرة منه للتصدير على مدار العام وذلك بالنسبة إلى كثير من الدول والتى كانت من بينها أمريكا[١] .

وبينما قد أخذت صادرات مصر من البصل إلى أمريكا فى العشرينات فى الزيادة حتى بلغت ٢١٥٧٠ طنا فى عام ١٩٢٧ ، نجدها فى بداية الثلاثينيات تبدأ في التراجع الحاد بتأثير فرض أمريكا لرسوم جمركية إضافية عام ١٩٣٠ على واردات البصل إليها تقدر بـ ٢,٥ سنت عن كل رطل حماية لسوقها المحلية واستجابة لطلب مزارعى البصل الأمريكيين بولاية تكساس ، ولما كان هذا الرسم يزيد على ١٠٠٪ من ثم البصل المصري المصدر - كما تُمن في بورصة البصل بالاسكندرية - فقد تقدمت الحكومة المصرية بمذكرات احتجاج إلى المسئولين الأمريكيين طالبت فيها إما بتخفيض هذا الرسم الفادح الذى أضر بصادرات البصل المصرى إلى السوق الأمريكية وإما بتطبيق تعريفة فصلية ، لأن البصل المصرى لا يعد منافسا للبصل الأمريكى في السوق الداخلية باعتبار أن تواجده بها يتزامن مع غياب الإنتاج المحلي ويتوقف تماما عند ظهور هذا الانتاج فى السوق الأمريكية[٢] . لكن الحكومة الأمريكية لم تستجب لتلك الاحتجاجات المصرية، وكذا محاولاتها خفض هذه الرسوم خلال المناقشات التى دارت لعقد إتفاق تجارى فى ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ثم ١٩٣٩ . ولهذا واصلت صادرات البصل المصرى إلى أمريكا فى الثلاثينيات إنخفاضها حتى وصلت إلى ما قيمته ١٤٦١٩ جنيها عام ١٩٣٧ بعد أن كانت تبلغ ما قيمته ١٦٦٨٤٢ جنيها عام ١٩٢٧ ، أى أنها إنخفضت بنسبة ٨٧,٦٢٪ عما كانت عليه عام ١٩٢٧ ، واستمر هذا الوضع قائما حتى نهاية الثلاثينيات[٣] .

---

(١) نفس المؤلف : نفس المرجع ، ص ١٧٥ .

(٢) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد الثانى ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ٩ ، علاء الدين عرفات عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ص ١٧٦ -١٧٧ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١١٤٠ - ملف ٣/٧/١ جـ٢(سرى) ، ص ١٧٨ ،
Aide Memoire dated 17 March 1939.

وإلى جانب صادرات مصر من القطن والبصل إلى أمريكا ، صدرت إليها أيضا فى العشرينات كميات محدودة من خام المنجنيز الذى تنتجه مصر ، وصلت قيمتها عام ١٩٢٩ حوالى ٩٦٧٩٧ جنيها ، لكن بتأثير الرسوم الجمركية الإضافية التى فرضتها أمريكا على وارداتها من المنجنيز عام ١٩٣٠ لم تعد هذه المادة تظهر فى قائمة الصادرات المصرية إلى أمريكا فى الثلاثينيات[١] .

ولما عقدت أمريكا إتفاقا تجاريا مع البرازيل عام ١٩٣٨ خفضت بمقتضاه الرسم على واردات المنجنيز البرازيلى الخام إلى النصف ، طبقا لما ورد بقانون الإتفاقات التجارية المتبادلة عام ١٩٣٤ ، فقد طالبت مصر أمريكا أن يمتد هذا التخفيض ليشمل المنجنيز المصرى باعتبار أن الصادرات المصرية إلى أمريكا تتمتع بحق الدولة الأولى بالرعاية طبقا لإتفاق عام ١٩٣٠ المعقود بين البلدين ، ولكن الحكومة الأمريكية رفضت المطلب المصرى بدعوى أن نوعية المنجنيز البرازيلى تختلف عن نوعية الخام المصري ، مما دعا مصر فى مفاوضاتها مع أمريكا لعقد إتفاق تجاري بين البلدين فى عامى ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ إلى مطالبة الحكومة الأمريكية بخفض الرسوم الجمركية على وارداتها من المنجنيز المصرى ولكنها لم تستجب لهذه المحاولات[٢] .

وبجانب المنجنيز صدرت مصر إلى أمريكا كميات من الصوف الخام والجلود المدبوغة وشمع العسل والحناء وغيرها ، وإن كانت الكميات المصدرة منها لا تمكنها من تشكيل نسبة كبيرة فى التجارة بين البلدين[٣] .

أما فيما يتعلق بالواردات المصرية من أمريكا فجاءت غالبيتها من السلع الاستهلاكية وبعض السلع الإنتاجية ، ومثلت السيارات بمختلف أنواعها من سيارات ركوب ونقل الأفراد والبضائع وهياكلها أهم الواردات المصرية من أمريكا . وقد تصدرت أمريكا قائمة واردات السيارات المصرية التي أخذت في الازدياد فى نهاية العشرينات ، ولكن نظرا لظروف الأزمة الاقتصادية العالمية والقيود الداخلية التي فرضتها الحكومة المصرية في أوائل الثلاثينيات على تحركات السيارات بالداخل حماية لمصالح السكك الحديدية ، إنخفضت واردات مصر من السيارات فى

---

(١) نفس المصدر: بكامله ببياناته .

(٢) FRUS., Diplomatic Papers. 1939, Aide Memoire dated 17 March 1939. : Vol.. IV Memo. of Conversation prepared by Mr Vernon L. Phelps of the Division of trade Agreements. Dated 17/3/1939, PP. 489-490.

(٣) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد المائة ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ٩ .

النصف الأول من الثلاثينيات وبالتالى إنخفضت واردات مصر من السيارات الأمريكية ، ولكن فى النصف الثانى من الثلاثينيات سرعان ما استعادت واردات السيارات وضعها السابق وزاد الإقبال عليها وخاصة السيارات الأمريكية التى تميزت بانخفاض أثمانها وجودة صناعتها ومتانتها وسهولة قيادتها وملاءمتها لمختلف الطرق المصرية سواء الصحراوية منها أو الزراعية ، كذلك زادت بالتبعية واردات مصر من أمريكا من قطع غيار السيارات وإطاراتها التي افتقدت مصر صناعتها فى ذلك الوقت[١] .

وقد أحتلت زيوت التشحيم المرتبة الثانية بعد السيارات فى قائمة الواردات المصرية من أمريكا حتى نهاية العشرينات ، لكنها أخذت تتراجع فى الثلاثينيات بعد أن أحتلت الأجهزة الكهربائية بمختلف أنواعها مكانها مع نهاية الثلاثينيات ، وإلى جانب واردات السيارات وزيوت التشحيم والأجهزة الكهربائية ، استوردت مصر أيضًا من أمريكا بعض السلع كالأسمدة والأدوية والعقاقير الطبية والمنتجات الكيماوية والتبغ والسجاير وإن كانت بكميات وقيم ضئيلة[٢] .

والجدول التالى يوضح أهم الواردات المصرية من أمريكا وقيمتها فى بعض سنوات العشرينيات والثلاثينيات :

جدول رقم (٥) (بآلاف الجنيهات المصرية)

السلعة	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٨
سيارات الركوب والنقل وهياكلها	٥٩١	٥٤٧	٣٩٩	٢٢٦	١٠٧	٧٢٧
زيوت التشحيم	٣١٤	١٦٣	١٢٩.٥	٩٨	٨١	٩٥
آلات وأجهزة كهربائية	٧٠	٩٣	٢٠٠.٥	١٤٩	-	٣٠٩.٥
أسمدة	-	٧	٢	٦٢	٥٦.٥	١٦٨
أدوية وعقاقير طبية ومنتجات كيماوية	٣٠	٣٥	٢٨	٢٤	٢١	٥٦
تبغ وسجاير	٨	١٥	٢٦	٣١	٤٢	٩٠

المصدر : وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٣٨ جـ٢ ، بحث بخصوص ميزان مصر الحسابى ، بتاريخ ١٩٥٠ .

---

(١) أحمد الشربينى السيد : المرجع السابق ، ص ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٢٨ جـ٢ ، بحث بخصوص ميزان مصر الحسابي مع الولايات المتحدة ، إعداد الدكتور عبد المنعم القيسونى بتاريخ ١٩٥٠ .

من الجدول رقم (٥) يتبين أن واردات مصر من أمريكا من السيارات بأنواعها وهياكلها بعد أن كانت تبلغ عام ١٩٢٨ ما قيمته ٥٩١٠٠٠ جنيه إذا بها تهبط فى أوائل الثلاثينيات لتصل إلى أقل قيمة لها عام ١٩٣٢ عما كانت عليه عام ١٩٢٨ بما قيمته ٤٨٤٠٠٠ جنيه أى بنسبة ٨١,٩٪، ولكنها سرعان ما ارتفعت قيمتها في نهاية الثلاثينيات لتسجل قيمة تجاوزت ما كانت عليه عام ١٩٢٨ بـ ١٣٦٠٠٠ جنيه أى بنسبة ٢٣,١٪ . أما بالنسبة لواردات مصر من زيوت التشحيم الأمريكية فبعد أن كانت تلى السيارات فى الأهمية في أواخر العشرينات ، إذ بلغت قيمتها عام ١٩٢٨ - ٣١٤٠٠٠ جنيه إذا بها تهبط هبوطا كبيرا فى الثلاثينيات حتى سجلت أقل قيمة لها عام ١٩٣٢ حيث انخفضت قيمتها عما كانت عليه عام ١٩٢٨ بـ ٢٣٣٠٠٠ جنيه أى بنسبة ٧٤,٤٪ ، وإن كانت قد ارتفعت قيمتها بعض الشئ فى نهاية الثلاثينيات عما كانت عليه عام ١٩٣٢ ، إلا أنها ظلت أقل بكثير مما كانت عليه عام ١٩٢٨ .

وفيما يتعلق بواردات مصر من أمريكا من الآلات والأجهزة الكهربائية فبعد أن كانت تأتى في المرتبة التالية لزيوت التشحيم فى عام ١٩٢٨ إذ بلغت قيمتها ٧٠٠٠٠ جنيه إذا بها ترتفع في الثلاثينيات لتبلغ أعلي قيمة لها عام ١٩٣٨ بزيادة قيمتها ٢٣٩٥٠٠ جنيه عن عام ١٩٢٨ بنسبة ٣٤٢,١٪ ، وبذا أحتلت المكانة التي كانت تشغلها واردات مصر من زيوت التشحيم في عام ١٩٢٨ . هذا عن أهم السلع التي استوردتها مصر من أمريكا ، أما باقى السلع الواردة بالجدول فقد جاءت بقيم ضئيلة وان شكلت مجتمعة جزءاً لا بأس به من قيمة إجمالى الواردات المصرية من أمريكا.

المجال الاستثمارى:

وكما جاءت العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا ضئيلة في القرن التاسع عشر فقد جاءت الاستثمارات الأمريكية فى مصر محدودة كذلك ، على الرغم من فتح أبوابها على مصراعيها أمام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية منذ تسعينات القرن التاسع عشر حيث لم تتجاوز ٤٥٠٠٠٠ دولاراً من إجمالى الاستثمارات الأجنبية[١] .

وقد تركزت رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة فى مصر في أفرع ثلاث شركات إلى جانب الوكلاء المحليين الذين كانوا يعملون لصالح بعض الشركات الأمريكية ، وكان فرع شركة سوكونى فاكوم للبترول Socony Vacuum Oil Co من أهم تلك الأفرع الثلاث . فقد بدأ عمله عام ١٨٩٨

(١) لينوار تشامبرز رايت : المرجع السابق ، ص ص ١٤ - ١٥ .

واستكملت تجهيزاته لبيع منتجات البترول إبتداء من عام ١٩٠٧ . أما ثاني تلك الأفرع لشركة سنجر للخياطة Singer Sewing Machine Company والذي كان يعد مركزها الرئيسى فى منطقة الشرق الأوسط لبيع ماكينات الخياطة في مصر والسودان والعراق وغيرها ، أما ثالث هذه الأفرع فكان لشركة ميلاخرينو لصناعة السجائر Melachrino and Cigerette Manfactures of N.Y. and Cairo والذى كان يقوم بانتاج وبيع السجائر في مصر[١] .

هذا عن حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى مصر ، ولكن لا يمكن إغفال نوع آخر من الاستثمار وإن كان غير مباشر والذي تمثل فى نفقات الإرساليات التبشيرية الأمريكية وما أنفقته علي إنشاء مدارس ومستشفيات ومؤسسات خيرية ، كذا نفقات البعثات الاستكشافية الأثرية علي عمليات التنقيب والأجور ، بجانب ما أنفقه السياح الأمريكيون في مصر ، كل هذا لعب دورا هاما عاد بالفائدة علي المجتمع المصري بطريق مباشر .

وقد ظلت الاستثمارات الأمريكية فى مصر في فترة ما بين الحربين العالميتين تتسم بالضآلة - إلى حد كبير - إذا ما قُورِنَتْ بالاستثمارات الأجنبية الأخرى فى مصر وخاصة البريطانية منها التى مثلت غالبية الاستثمارات الأجنبية فى مصر في ذات الفترة والتي قُدِرَ إجماليها في منتصف الثلاثينيات بما يقرب من ٣١,٩ مليون جنيها مصريًا[٢] . فى حين بلغ إجمالي الاستثمارات الأمريكية حتى نهاية عام ١٩٣٨ ما يقرب من ١٤ مليون دولاراً [*]. تركزت فى معظمها فى رؤوس أموال أفرع شركات أمريكية - مراكزها الرئيسية بأمريكا - تركزت بالاسكندرية والقاهرة . وباشرت من خلالها أعمالها عن طريق مكاتب لها إنتشرت فى مختلف أنحاء القطر المصرى وتعدته إلى دول أخرى بالشرق الأوسط[٣] .

ومن أهم أفرع الشركات الأمريكية التي كانت تعمل في مصر فى الفترة السابقة للحرب

---

(١) نفس المؤلف : نفس المرجع ، ص ص ٢٤ - ٢٤١ .

(٢) مرفت صبحى غالى : المرجع السابق ، ص ص ١٥ ، ١٦ .

(*) مع مراعاة أن سعر صرف الدولار الامريكي كان فى عام ١٩٤٨ تقدر قيمته بـ ٢٤,٢ قرشا ، ولما كان من المتعذر معرفة القيمة الحقيقة لسعر صرف الدولار الامريكي فى الثلاثينيات فمن المرجع أنه كان يدور حول هذه القيمة إن لم يكن أقل . وعلي هذا تقدر قيمه الـ ١٤ مليون دولار أمريكي المستثمره في مصر حتى عام ١٩٣٨ بما يعادل ٣,٤ مليون جنيها مصرياً ، يمكن الرجوع الى : محمد محمد سعد بدر : " أسواق وأسعار الصرف الأجنبي في ضوء التطورات الحديثة للنظام النقدى العالمي مع دراسة خاصة عن الجنيه المصري ، رسالة ماجستير ، غير منشورة مقدمة إلى كلية التجارة جامعة عين شمس ، عام ١٩٨١ ، ص ١٠٦ .

(٣) De-Novo, John A. : Op.cit., pp. 378-379

العالمية الأولى واستثمرت كذلك فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، أفرع لشركات سوكونى ، فاكوم للبترول وسنجر لماكينات الخياطة وكوداك Kodak ، وتعد شركة سوكونى فاكوم من أهم الشركات الامريكية العاملة في مصر - كما سبق ذكره - والتى أشرف مكتبها الرئيسى بالقاهرة على أعمالها فى السودان وسوريا وفلسطين والأردن بجانب مصر . كذلك شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين تأسيس أفرع لشركات أمريكية بمصر كشركتي جنرال موتورز General Motors وفورد للسيارات Ford اللتين حرصتا علي ترويج تجارة السيارات الأمريكية وقطع غيارها بالسوق المصرية، كما انشئت أيضا بمصر أفرع لشركات النيل للخليج Nile Ginning C° ، ريمنجتون للآلات الكاتبة Remington typewriter وأمريكان إكسبرس The American Express C°[١]. ومن الملاحظ أن غالبية الشركات الأمريكية التي عملت في مصر في تلك الفترة كانت أفرع شركات تجارية مراكزها الرئيسية بأمريكا ، تسعى لترويج المنتجات الأمريكية بالسوق المصرية .

وإذا كانت الاستثمارات الأمريكية فى مصر قد تركزت فى معظمها في أفرع شركات أمريكية مراكزها الرئيسية بأمريكا فإن هذا يُعزي لكثافة استثمارات دول غرب أوربا في مصر وفي مقدمتها بريطانيا التي كان المصريون يفضلونها عن غيرها من الاستثمارات ، وبخاصة في المشروعات العامة، وهذا ماتجلي عندما استبعدت الحكومة المصرية في أوائل الثلاثينيات جميع العطاءات غير المقدمة من بريطانيا في مشروعات تعلية خزان أسوان ، وهذا ما جعل المستثمرون الأمريكيون يتقدمون باحتجاج لوزير أمريكا المفوض بالقاهرة، الذي اتصل بدوره بوزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن لرفع الأمر إليها ، وبعد عدة مشاورات بين مسئولي تلك الوزارة والوزير اقتنع الطرفان بعدم جدوى اعتراض الحكومة الأمريكية علي موقف مصر ، باعتبار أنها تعد مجالا تقليديا للاستثمارات البريطانية[٢] .

مجال الاستعانة بالخبرات الامريكية :

كذلك مثلت استعانة مصر بخبرات خبراء أمريكيين في بعض قطاعات الاقتصاد المصرى وخاصة قطاعى الزراعة والرى ، إحدي روابط العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية فى فترة ما بين الحربين العالميتين .

---

(١) Ibid

(٢) Wilmington, Martin W. : The Middle East Supply Center, edited by Laurance Evans. Albany State University of New York, 1971, p. 56, De - Novo John . A :Op.cit., p. 379.

ففي مجال الزراعة - على سبيل المثال - استفادت الحكومة المصرية بخبرة روبرت هـ فوربس Robert H. Forbes - المدير السابق بمركز البحوث الزراعية بمنطقة الأريزونا - كإخصائي زراعي بالجمعية الزراعية السلطانية بمصر منذ عام ١٩١٨ ، ولعدة سنوات ظل يقوم خلالها بإجراء الدراسات الخاصة بمشاكل إنتاج القطن والري . وفي ١٩٢٥ سعت وزارة الزراعة المصرية للاستعانة بخبرته بالاشتراك مع أحد الخبراء الاقتصاديين في علم النبات للعمل بقسم تنمية النباتات بالوزارة ، وكذلك أجرت الحكومة المصرية عام ١٩٢٩ مفاوضات مع الدكتور وستبروك Dr. Westbrook- الخبير الزراعي الأمريكي - للاستعانة بخبرته في الإشراف علي زراعة الدخان في مصر ، وفي مجال الري إستفادت الحكومة المصرية بالخبرة الأمريكية ممثلة في الاستعانة بمستر كوبرMr. Cooper عام ١٩٢٨ ، بالاشتراك مع لجنة ثلاثية من خبراء أجانب آخرين لدراسة المشروع المقترح لتعلية خزان أسوان وإبداء النصيحة للحكومة المصرية في هذا الشأن . وخلاف مجالي الزراعة والري ، قامت عدة محاولات من جانب الحكومة المصرية للاستفادة بالخبرات الأمريكية في مجالات أخرى منها محاولة وزارة الخارجية المصرية في عام ١٩٢٥ البحث عن مهندس أمريكي يعين كرئيس لكلية الهندسة الملكية ، كما قامت تلك الوزارة عام ١٩٢٦ بمحاولة غير ناجحة لتعيين خبير أمريكي في علم المحيطات للاستفادة بخبرته في مصلحة مصايد الأسماك المصرية[١] .

وإن كانت أمريكا قد إهتمت بتنمية علاقاتها الاقتصادية مع مصر في فترة ما بين الحربين العالميتين وخاصة في المجال التجاري ، فقد جاء هذا في ضوء الإطار العام للعلاقات المصرية الأمريكية في تلك الفترة، ولقد رسمت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، إطار العلاقات بينها وبين مصر حيث ظلت طوال تلك الفترة وحتى السنوات الأولي من الحرب العالمية الثانية تعتبر تلك المنطقة منطقة نفوذ أوربي بالدرجة الأولي ومن هنا كانت تسلم باعتبار مصر منطقة نفوذ بريطاني . من هذا المنطلق سعت لكسب مصالح اقتصادية وتنشيط الروابط الثقافية مع مصر دون تحمل أيه مسئوليات تجاهها أو التدخل في شئونها الداخلية أو مساندتها في حل المسألة المصرية[٢] . فبنيما كانت أمريكا تعمل لكسب مصالح أكثر في مصر في

---

(١) De- Novo. John A. : Op. cit., pp. 377- 378

(٢) رءوف عباس حامد : أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية ، بحث منشور في السياسة الأمريكية والعرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢) ، الطبعة الأولي ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥ أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والشرق العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص ص ٩١ - ٩٢ .

إطار سياستها - عدم التدخل فى الشئون الداخلية وتحمل أية مسئوليات تجاهها - رفعت درجة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين .. فبعد أن كان بدرجة قنصلية منذ عام ١٨٣٢ رفع الي درجة مفوضية فى عام ١٩٢٢ ، واستمر كذلك حتى عام ١٩٤٦ ، مما عكس زيادة إهتمام أمريكا لتنمية مصالحها فى مصر[١].

وفى نفس الوقت الذى نما فيه شعور العداء المصري لبريطانيا - خلال الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها - والمطالبة بالاستقلال وأمل المصريين في وقوف أمريكا إلى جانبهم استنادا إلى مبادئ الرئيس ولسن Wilson الأربعة عشر - وخاصة حق تقرير المصير - كانت سياسة أمريكا تتجه نحو عدم التدخل مع تأييدها بريطانيا وفرنسا فى عدم تمثيل المصريين في مؤتمر الصلح في باريس Paris وموافقتها علي إعلان الحماية البريطانية على مصر ، وكان ذلك مخيبا لآمال المصريين الذين يتطلعون إلى مساندتها[٢] . وظل هذا الموقف مستمرا حتى أيدت أمريكا مصر فى مؤتمر مونترو Montreux عام ١٩٣٧ لإلغاء الامتيازات الأجنبية وشجعت مصر فى إتباع سياسة الباب المفتوح بعد غياب الأمتيازات الأجنبية ، إيمانا منها أن ذلك سيتيح لها الفرصة في الحصول علي مكاسب متساوية مع بريطانيا فى مصر . ورغم كل هذه المساعى إلا أنه لم يتحقق لها إلا بعض المكاسب الاقتصادية . وظلت للأنشطة الثقافية الغلبة في العلاقات بين البلدين حتي نهاية فترة ما بين الحربين العالميتين[٣] .

* * *

وبتتبع مظاهر العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، اتضح أن العلاقات بين البلدين فى تلك الفترة ظلت محدودة بالرغم من نموها عن الفترة السابقة عليها ، ويرجع ذلك إلى سياسة أمريكا الرامية إلى كسب مصالح اقتصادية في مصر دون الاصطدام بالمصالح البريطانية ذات الوضع المتميز فيها ، واستمرت التجارة تشكل حجر الزاوية في تلك العلاقات ، إذ زادت الصادرات المصرية في العشرينات عن فترة ما قبل الحرب ولكن لكونها تركزت في بعض السلع ، فعندما فرضت عليها رسوما أمريكية إضافية مرتفعة ، ولم يكن لدي مصر سلعا

---

(١) عبد الرءوف أحمد عمرو : المرجع السابق ، ص ٣٢٠ ، De- Novo, John A. : OP. cit., pp. 384

(٢) De-Novo, John A. : Op. cit. pp. 366-367

(٣) Aronson, Geoffrey : U.S. policy toward Egypt 1946-1956, from sideshow to center stage, Iyanc Rummer publishers Inc. Boulder Clorado 1986, P.4, Goodfried , Nathani Econonic Development and regionalism, U.S. foreign Relations in the Middle East. 1942, Jounral of contemporary History, London, Vol. 22, 1987, p. 482. .

بديلة تتمكن من تصديرها لأمريكا لتوازن بها السلع التى فرضت عليها الرسوم ، تراجعت تلك الصادرات في الثلاثينيات إلى حد كبير أما الواردات المصرية من أمريكا فقد زادت في فترة غياب المنافسة الأجنبية من السوق المصرية إبان الحرب العالمية الأولى ، ولما عادت هذه المنافسة تراجعت بعض الشئ وإن كانت أمريكا قد حاولت العمل علي زيادة سلعها فى تلك السوق ، وقد تحقق لها بعض الفوائد مع نهاية الثلاثينيات .

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأمريكية فإن شعور المستثمرين الأمريكيين بتفوق الاستثمارات البريطانية في مصر - التي كانت لها الغلبة في بعض الأنشطة الاقتصادية المصرية - التى يساندها وضع بريطانيا المتميز في الوقت الذي افتقدوا هم فيه مساندة قوية من حكومتهم ، كل هذا جعلهم لا يقبلون علي تكوين شركات رئيسية في مصر ، بل اكتفوا بممارسة أعمالهم عن طريق أفرع لشركاتهم القائمة في أمريكا ، وإن كانت تلك الاستثمارات الأمريكية قد عادت ببعض الفوائد علي الاقتصاد المصري ، إلا أنها لم تسهم إلي حد كبير في تنمية الصناعة المصرية الناشئة في ذلك الوقت ، إذ أن معظم رؤوس الأموال الأمريكية الموظفة في مصر كانت تعمل في الترويج لبيع منتجات تامة الصنع في أمريكا أو مجرد مجمعه في مصر .

كما استفادت مصر علي نطاق ضيق من بعض الخبرات الأمريكية في عدة مجالات اقتصادية مصرية ، في حين أنها لم تتمكن من الاستفادة بخبرات أمريكية أكثر في مجالات اقتصادية أخري، وربما يرجع ذلك لتفضيل الخبرات الإنجليزية عليها ، غير أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا اتخذت أبعادا جديدة وتطورت تطورا ملحوظا منذ الحرب العالمية الثانية علي نحو ما سيري في الفصول التالية .

* * *